الأمم المتحدة

# الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٣٦
المعقودة يوم الاثنين
٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣
الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

**الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)**

**ثم: السيد سوه (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)، نائب الرئيس**

---

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

## البند ١٠٨ من جدول الأعمال

## حق الشعوب في تقرير المصير

**(ب) الإعمال الفعال لحق تقرير المصير بواسطة الحكم الذاتي**

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، في جلستها العامة الثالثة، المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر، قررت إحالة هذا البند الفرعي إلى اللجنة الثالثة على أساس أن يعرض في جلسة عامة وينظر في اللجنة الثالثة.**

**وتستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس دولة إمارة لختنشتاين، صاحب السمو الموقر هانس آدم الثاني أمير لختنشتاين، الذي سيعرض، في سياق خطابه، البند الفرعي (ب) من البند ١٠٨ من جدول الأعمال، "الإعمال الفعال لحق تقرير المصير بواسطة الحكم الذاتي".**

اصطحب صاحب السمو الموقر الأمير هانس آدم الثاني أمير لختنشتاين إلى المنصة.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **نيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس دولة إمارة لختنشتاين، صاحب السمو الموقر هانس آدم الثاني أمير لختنشتاين، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.**

**الأمير هانس آدم الثاني أمير لختنشتاين** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **أتكلم لعرض البند الفرعي (ب) من البند ١٠٨ من جدول الأعمال. وهذا البند هو بند جديد هذا العام، أضيف إلى جدول أعمال الجمعية العامة بمبادرة من لختنشتاين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للاعراب عن امتناني لأعضاء الأمم المتحدة للسماح لي، بهذا الشكل، بافتتاح المناقشة بشأن مسألة نرى أنها تنطوي على قيمة كامنة كبيرة في تحاشي المعاناة الانسانية والحفاظ على عالم أكثر سلما.**

**في السنوات السابقة طرحنا أفكارا واقتراحات خلال المناقشة العامة. حدث هذا عندما تشرفت بمخاطبة الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة في عام ١٩٩١، خلال ثاني مناقشة عامة تشترك فيها لختنشتاين بعد أن أصبحت عضوا في الأمم المتحدة. والأفكار التي أعربت عنها في تلك المناسبة شرحت بالتفصيل في البيان الذي أدلى به في السنة التالية، في الدورة السابعة والأربعين، رئيس حكومة لختنشتاين، السيد هانس برونهارت. وفي هذين البيانين شرحنا وجهة النظر التي تستند إليها اقتراحاتنا. وهي بسيط جدا.**

**إننا نشاهد في كل مكان حولنا أن الصراع الأهلي داخل الدول ينطوي، في كثير من الأحيان، على معاناة كبيرة، وأنه حتى إذا كانت الأسباب الجذرية لهذا**

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر** إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.36
17 November 1993

ARABIC

93-86950(A)

الصراع تقع في داخل الدولة، هناك دائما خطر انتشار تبعاته بسرعة فيما يتجاوز حدود الدولة، الأمر الذي يهـدد أمن منطقة بأكملها أو حتى الأمن الدولي بوجه أعم. ولايمكن لأحد منا أن يجلس مرتاحا ويقبل كل هذا بهدوء بال. ونلاحظ أيضا أن الصراع الأهلي في كثير من الأحيان يتأتى من التوترات الاجتماعية التي تتراكم وتتصاعـد عندما لا يسمح لمجموعات متمايزة داخل الدول بالوسائل الكافية للتعبير عن هويتها المتمايزة. وإذا أمكننا فقط إيجاد الوسائل التي يمكن بها تشجيع هذا التعبير عـن الذات، فإن فرصة حدوث الصراع الأهلي بكل الأخطار والمعاناة المصاحبة له، يمكن أن تقل كثيرا وربما في بعض الحالات يمكن تفاديها كلية. وليس هناك أفضل من وضع وتنفيذ بعض الترتيبات المناسبة قبل أن تنفجر التوترات وتتحول إلى صراع، بدلا من أن ننتظر حتى يحدث الصراع بالفعل، وعندئذ نحاول إصلاح ما فسد. وقد ذكرنا الأمين العام جميعا بالأهمية البالغة للدبلوماسية الوقائية التي تتميز عن دبلوماسية رد الفعل الأكثر اعتيادا.

ونحن نرى أن مبدأ تقرير المصير، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وصكوك قانونية دولية هامة أخرى، ينطـوي علـى إمكانات لم تكتشف بعد، وتتيح إمكانية إحراز تقدم في الاتجاهات التي ننشدها؛ وأن الحكم الذاتـي وسيلة عمليـة مفيدة جدا يمكن تطويرها في الاطار الواسع لذلك المبدأ.

وكل هذا يقودنا إلى القول بأن المجتمع الدولي ينبغـي أن يستطلع إمكانيـة تمتع مختلف الجماعات بدرجة ما من الحكم الذاتي. وهـذا المفهوم مـرن جدا ويمكـن أن يستخدم استخداما بنـاء لتغطية جوانب مختلفة من تقرير المصير، ومن ثم تعيين درجة التعبير عن الذات التي يمكن أن تتمتـع بها الجماعات بما يتناسب وظروفها الخاصة. ونحن نتصور بعض الآليات والاجراءات التي تمثل الحد الأدنـى لمساعدة الدول والجماعات في بحثها عن نماذج مناسبة للحكم الذاتي تراها ملائمة لاحتياجاتها.

هـذا هـو جوهر أفكارنا والحجج التي تستند إليها. وحيث أنها كانـت قـد طرحـت لأول مرة أمام الجمعية العامة في عام ١٩٩١، فقـد أتيحت لنا الفرصة للاستماع إلى تعقيبات بناءة جدا من جانـب عدد من الدول المهتمة. وبوجه خاص، انتفعنا بالآراء المعرب عنها في اجتماع الخبراء غيـر الرسمي الـذي كان من دواعي سرور وشرف لختنشتاين أن تستضيفه في شهر آذار/مارس الماضي. وهذه التعليقات والآراء، وتأملاتنا ووجهات نظرنا بشأنها، مكنتنا من صقل فكرنا بشكل أكبر. والآن وقد أتينا إلى مرحلة مناقشة أفكارنا في سياق هذا البند من جدول الأعمال، من المناسب أن أتناولها بمزيد من التفصيل. وأود أن أبدأ باسترعاء الاهتمام إلى نقاط أربع تعتبر أساسية بالنسبة لاقتراحاتنا.

النقطة الأولى، إن الزخم الأولي لمبدأ تقرير المصير نجده في ميدان إنهاء الاستعمار. وفي حين أن تلك العملية لم تكتمل بعد، فإن الجزء الأكبر منها قد أنجز، ويمكن لهذه الجمعية أن تنظر بارتياح إلى الدور الذي اضطلعت به في هذا الميدان. لكن تقرير المصير مبدأ ذو قيمة مستمرة. ودون التقليل بأي شكل من أهميته في حالات الاستعمار والسيطرة الأجنبية التي قد لا تزال موجودة، فإن إقتراحاتنا تنظر في اتجاه مختلف، وتسعى إلى وضع تأكيد مجدد على ذلك المبدأ باعتباره عاملا قيما في سياق جديد.

النقطة الثانية، أن تقرير المصير مبدأ واسع جدا، يسمح بأشكال عديدة من التطور بما في ذلك الاستقلال. والواقع أنه في سياق إنهاء الاستعمار، كان الاستقلال عادة هو الهدف الأساسي. ولكن الاستقلال، من منظورنا، ليس هو الهدف الأساسي؛ وقد يكون من الخطأ استبعاده من حيث المبدأ؛ لكننا نعتقد أن هدف إيجاد طرق لنزع فتيل التوترات - وهو هدف أشق بأنه هدف مشترك على مستوى واسع - يحبذ تحقيقه عن طريق مفهوم الحكم الذاتي. وهذا أيضا مفهوم مرن، ولكنه يتعلق أساسا بما يمكن أن يسمى "تقرير المصير الداخلي". وهو يسمح بقدر من التعبير عن الذات يمكن أن يكون كافيا للتعبير عن شعور جماعة ما بهويتها. كما يسمح بإيلاء الاعتبار للظروف الخاصة والمتنوعة الموجودة داخل دول عديدة. وهو يسمح بالتطور مع الزمن وفقا لما تقتضيه الظروف. والأهم من ذلك كله، إنه لا ينطوي على حظر تفتيت الدول أو خلق كيانات مستقلة صغيرة ضئيلة. إن قيمة الحكم الذاتي، باعتباره مفهوما قد تثبت فائدته، تتجلى لنا جميعا من التطورات الأخيرة، وخاصة في الشرق الأوسط.

ثالثا، إن تأكيدنا على الحكم الذاتي كمفهوم يوفر أفضل طريقة مأمولة للتقدم، يشكل أيضا أساس اعتقادنا بأن اهتمامنا ينبغي أن ينصب على وضع الجماعات المتمايزة داخل الدول. وإن الإحباط الذي تشعر به تلك الجماعات هو الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى ذلك النوع من التوترات، الذي يتحول إلى صراعات، والذي نريد أن نتجنبه.

رابعا، نعتقد أنه ليس كافيا مجرد الإعراب عن مشاعرنا الصحيحة: وإنما يجب أن نضيف شروطا مناسبة تؤدي إلى جعل النتيجة فعالة عند الممارسة. ولا

نعني بذلك بناء أي هيكل تنظيمي منفصل ومكلف، وإنما نتصور إدخال آليات بسيطة لضمان أن تنفذ أية اقتراحات يتفق عليها في نهاية الأمر بشكل فعال عند الممارسة.

اسمحوا لي الآن بأن أنظر بشيء من التمعن إلى بعض العناصر الرئيسية في فكرنا. وسيتضح مما قلت بالفعل أن شواغلنا تتعلق بالتوترات التي تنشأ بين الجماعات. إن "الجماعة" لفظ اعتقد أننا جميعا نفهمه بشكل عام، ولكنه يمكن أن يكون أحيانا صعب التحديد بدقة قانونية. إن التعريف التقليدي الذي تستخدمه الأمم المتحدة في كثير من الأحيان في سياقات أخرى يشير إلى مجموعات لها أساس لغوي أو ديني أو ثقافي أو إثني لهوياتها المتمايزة. وبينما لا نرى بالضرورة أن ذلك التعريف ينبغي أن يعتمد في السياق الحالي، فإنه يساعد على تحديد الاتجاهات التي قد يكون من المفيد التفكير وفقا لها.

ومع هذا، أود أن أؤكد أن مفهومنا لـ "الجماعة" ليس كمفهومنا لـ "الأقلية". إن كثيرا من العمل القيم قد أنجز، بطبيعة الحال، بشأن وضع الأقليات، سواء في إطار الأمم المتحدة - وهنا أشير بشكل خاص إلى الإعلان الخاص بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، الذي صدر في العام الماضي - أو في هيئات أخرى، مثل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ومؤخرا في مجلس أوروبا في اجتماع قمته في فيينا. لكن مع أنه قد يوجد بعض التداخل بين فكرتي "الجماعة" و "الأقلية"، فإنهما مختلفتان بشكل أساسي، والمرمى الرئيسي لشواغلنا يستهدف التطلعات السياسية والثقافية الخاصة بالجماعات، التي لديها، وبطريقة لا تتوفر لأقليات كثيرة، درجة من التماسك الإقليمي والاجتماعي.

ونعتقد أنه في إطار مبدأ تقرير المصير الواسع النطاق، ينبغي الاعتراف بأن لتلك الجماعات تطلعات مشروعة في درجة مناسبة من الحكم الذاتي ينبغي احترامها وتأمينها. وينبغي أن تمكن، بممارسة اختيارها الحر، من التعبير، بالشكل المناسب، عن تطلعاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفقا لأفضل مصالح أعضائها.

ونحن نعتقد أن هذه الأهداف يجب اتباعها بمرونة كبيرة. إن ظروف كل جماعة وكل دولة تختلف إلى حد كبير. ويجب أن يراعى تنوعها. وكما نرى، فإن التقدم في هذا السبيل يمكن تحقيقه على أحسن وجه عن طريق الاعتراف بحق الجماعات في التمتع بدرجات متفاوتة من الحكم الذاتي. إن أشكال الحكم الذاتي تسمح بمرونة كبيرة جدا؛ وعناصرها العديدة يمكن أن تترابط بطرق كثيرة مختلفة. لكن إذا نظرنا إليها بشمولية، يمكن أن نرى عدة مستويات واسعة من الحكم الذاتي، كل منها يضيف وبشكل تدريجي للدرجة التي تمارس بها الجماعة شؤونها.

لكن، في الوقت نفسه، ومن منطلق احترام السيادة الإقليمية للدول، لا نعتبر من المناسب القول بأن هذه المستويات المتتالية من الحكم الذاتي ينبغي أن يتبع كل منها الآخر بعملية تلقائية أو إلزامية. وإنما بالأحرى ينبغي أن تعتمد على طلب الجماعة المعنية وموافقة الدولة ذات الشأن، حتى يكون التقدم نحو مزيد من الحكم الذاتي، بالفعل، عن طريق عملية اختيارية من نوع ما.

ومع ذلك، نرى أن المستوى الأول، الأساسي للغاية، للحكم الذاتي ينبغي أن يعترف به لجميع الجماعات التي لديها درجة كافية من الهوية المتميزة. وهو لا يغطي سوى بعض المتطلبات الأساسية والمتواضعة جدا، مثل عدم التمييز وحرية الجماعة في ممارسة خصائصها المتميزة والتمتع بها. وفي بعض مجالات الإدارة العامة ينبغي أن يكفل لأعضاء الجماعة دور ملائم - وعلى سبيل المثال، بالمشاركة في الشؤون العامة عن طريق التصويت في الانتخابات والتعيين في الوظائف العامة؛ وعلى المستوى المحلي أو الوطني، ينبغي أن تكون هناك بعض أجهزة الإدارة العامة المعنية بالأمور التي تؤثر على مصالح الجماعة؛ وينبغي أن تشترك الجماعة بطرق ملائمة في اتخاذ القرارات الحكومية التي تؤثر على مصالحها.

وبطبيعة الحال، قد تبين الظروف الخاصة أن شيئا ما يتجاوز تلك المتطلبات الأساسية من شأنه أن يكون ضروريا. وهذا قد يكون محتملا بشكل خاص بمرور الوقت، كلما ازدادت الجماعة خبرة وأظهرت لياقتها للانتقال إلى الحكم الذاتي في مجالات أخرى. وهذه التطورات من شأنها أن تحدث على أساس كل حالة على حدة، وقد تنطوي على درجة مرحلية من اللامركزية.

ولكن اسمحوا لي بأن أكرر: أن الاعتراف بأي درجة أخرى من الحكم الذاتي تتجاوز المستوى المبدئي الأساسي للغاية سيكون، في رأينا، مسألة تخضع لقبول محدد من جانب الدولة المعنية. وبالفعل، فإننا نتصور أن الأمر سيحتاج، على جميع مستويات الحكم الذاتي، إلى وضع ترتيبات تنفيذية مفصلة بين الدولة والجماعة المعنية.

وإننا لا نقول إنه ينبغي أن تكون هناك وصفة جامدة وسريعة للعناصر التي تتألف منها مستويات الحكم الذاتي المتعاقبة. وكما قلت، فإنه من الأساسي أن تكون الترتيبات مرنة، ومن ثم قادرة على المساعدة في الظروف القابلة للتغير بلا نهاية التي من المحتمل أن تنشأ. ولكن، اسمحوا لي بأن أقول - على سبيل الإيضاح - إنه عند مرحلة مبكرة نسبيا قد تمكن الجماعة، عن طريق ممثليها المنتخبين، من إدارة أموال تخصص لصالحها. ويمكنها أن تسهم بشكل مباشر في حفظ النظام وإدارة العدالة في داخل الدولة. ويمكن حتى أن يرخص لها بإدارة مدارس في منطقتها، ليستخدمها أعضاء الجماعة.

وعند مستويات حكم ذاتي أكثر تقدما يمكن أن تكون لجماعة ما حقوق إضافية متنوعة، مثل حق إنشاء مجلس تشريعي نيابي محلي له بعض السلطات المحدودة على الجماعة. ويمكن أيضا أن تخول الجماعة بعض الحقوق فيما يتعلق بإدارة وظائف الدولة في إطار منطقتها، بطبيعة الحال، باستثناء مسائل الشؤون الخارجية والدفاع.

وفي نهاية المطاف، وعلى نحو غير متكرر نسبيا في رأينا، قد يكون الاستقلال مناسبا في حالات معينة إذا وافقت عليه الدول المعنية. وقد يكون على الدولة والجماعة التفاوض والاتفاق على تفاصيل لكيفية تحقيق الانتقال المنظم إلى الاستقلال. ومع ذلك، قد يكون من المناسب، بل في الواقع، قد يكون مفيدا على نحو إيجابي للأطراف المعنية، أن نسترعي الانتباه إلى اعتبارات معينة تعتبر هامة في هذا المضمار - وعلى سبيل المثال، أن يتضمن نظام حكم الجماعة ضمانات من أجل الاحترام الواجب للديمقراطية، وأن تشترك الجماعة في التزامات حقوق الانسان الدولية.

ولكن الاستقلال ليس الهدف الأساسي لمبادراتنا؛ إننا نتطلع إلى أشكال ما قد نسميه تقرير المصير الداخلي، أكثر مما نتطلع إلى عمليات تستهدف الحصول على الاستقلال. وكما قلت، هذه المراحل المتعاقبة من الحكم الذاتي - بعد المرحلة الأولى - ستكون اختيارية. وبالاضافة إلى ذلك، قد يكون من المستصوب إدراج ضمانات إضافية معينة بالنسبة لوضع الدول. ويدور بذهني أمثلة على تلك المتطلبات مثل أن يعتمد أي تقدم من جانب الجماعة من أحد مستويات الحكم الذاتي إلى المستوى التالي، على اكتسابها خبرة مرضية في تسيير شؤونها على المستوى السابق، وإن تمارس الحقوق التي تتمتع بها الجماعة على مختلف أصعدة الحكم الذاتي في إطار دستور الدولة وقوانينها.

وينبغي أن تكون بعض الأشكال المتواضعة والأساسية للمساعدة متاحة، من خلال الاجراءات المستقلة، لضمان التطبيق الفعال لممارسة هذا النمط من المستويات المتدرجة والمرنة للحكم الذاتي. وقد ينطوي هذا على ثلاثة عناصر.

أولا، ينبغي أن تكون هناك هيئة تتحمل مسؤولية كفالة التنفيذ الفعال للسياسة المعنية، ويمكن أن تكون مسؤولة أيضا، إذا اقتضى الأمر، عن تنظيم أية جوانب مالية لعملها.

ثانيا، قد تكون هناك حاجة لسلطة ما تُكلف بالقيام بدور نشيط وإيجابي في التشغيل العملي لترتيبات الاقرار الفعال لمختلف مستويات الحكم الذاتي. وقد تقدم هذه السلطة المساعدة إذا ثارت أية صعوبات، وعلى سبيل المثال، عن طريق الوساطة أو المساعي الحميدة. وقد يكون هناك مركز دولي للبحوث والمشورة، مرتبط بوظائف تلك السلطة.

ثالثا، هناك حاجة لوضع ترتيبات للنهوض بالحلول السلمية لأية خلافات قد تظهر.

ونحن على اقتناع راسخ بأن أي شيء على نسق الخطوط التي أوضحتها قد يعزز، بطريقة عملية للغاية، المبدأ الأساسي الخاص بتقرير المصير. إن تطوير مفهوم معين للحكم الذاتي سيفتح مجالا آخر يصبح فيه حق تقرير المصير أكثر فعالية في إطار الممارسة، دون الإضرار بكل ما تم إنجازه بالفعل، والذي لا يزال في مرحلة الانجاز في المجالات الأكثر تقليدية. وقد يسهم أيضا، على ما نعتقد، في تفادي نشوب صراعات أخرى تكمن أسبابها الجذرية في التوترات فيما بين الجماعات داخل الدول. والأحداث الأخيرة، بينت لنا جميعا على نحو مأساوي، أن هذه المسألة ملحة وعاجلة.

في بياني الأول أمام الجمعية العامة، في دورتها السادسة والأربعين، قلت إن بعض المقترحات، مثل تلك التي أوضحتها، يمكن أن تتجسد بعد ذلك في اتفاقية. وإنني أدرك أن هذا هدف طموح، ولكننا نعتقد أنه طريق ممكن، يمكن إحراز نجاح فيه في الوقت الملائم.

ومع ذلك، فليس هذا هو هدفنا المباشر في إدراج هذا الموضوع في جدول أعمال الجمعية العامة. إننا نسلم بأن جوانب كثيرة من مقترحاتنا صعبة فنيا وحساسة سياسيا أو الاثنان معا. ولهذا فإننا نتوق لأن نسمع آراء أعضاء المنظمة. لقد عقدنا بالفعل، في لختنشتاين، إجتماع الخبراء غير الرسمي الذي أشرت

إليه. وقد كان إجتماعا بالغ الأهمية، ولكن الآراء التي أعرب عنها المشاركون كانت ، عن قصد، على أساس تخصصي شخصي فقط، ومن ثم، نتعشم أن يشارك العديد من الوفود الآن في المناقشات في اللجنة الثالثة.

وسوف ندرس، بالطبع، بأكبر قدر من العناية الآراء التي يعرب عنها هنا، مهما كانت تلك الآراء. وبينما من غير المحتمل أن تتضاءل شواغلنا الكامنة، فإن تفكيرنا مرن للغاية بشأن الوسائل التي يمكن بها مواجهة هذه الشواغل. ونأمل أن تمكننا المناقشة التي نبدأها الآن من أن نقدم في السنة المقبلة مقترحات محددة نعرضها على الجمعية العامة.

وبالتالي، فإن هدفنا الفوري هو ببساطة فتح باب المناقشة بشأن المشاكل التي حددناها، وبشأن أفكارنا للمساعدة على التغلب عليها. ونأمل أن توافق الجمعية العامة على استئناف النظر في هذا الموضوع في العام المقبل في الدورة التاسعة والأربعين. وسنقوم بتعميم مشروع قرار يسعى إلى ذلك فحسب - لا أكثر في بحر الأيام المقبلة.

إن المشاكل التي نحاول معالجتها خطيرة للغاية، ليس فحسب بالنسبة لإخوتنا من البشر الذين يعانون مباشرة من نوع الصراع الذي يهمنا، ولكن أيضا بالنسبة لنا جميعا. ونعتقد أن المجتمع الدولي يجب أن يفعل كل ما في وسعه - وأن يقتنص كل فرصة، ويستكشف كل إمكانية - للمساعدة على التخفيف من تلك المعاناة. وإسهاما مني في ذلك الغرض، طرحت على الجمعية أفكارا قد تكون مفيدة - ونعتقد أنها ستكون كذلك - ونتطلع إلى المناقشة التي تعقبها.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس دولة إمارة لختنشتاين على البيان الذي أدلى به.

اصطحب صاحب السمو الموقر الأمير هانس آدم الثاني، أمير لختنشتاين من المنصة.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند الفرعي (ب) من البند ١٠٨ من جدول الأعمال.

## البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

## إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال: التقرير الخامس للمكتب (A/48/250/Add.4)

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استرعي انتباه الممثلين الآن إلى التقرير الخامس للمكتب، الذي عمم بوصفه الوثيقة A/48/250/Add.4.

يتعلق التقرير بطلب مقدم من عدد من البلدان لإدراج بند إضافي معنون "تقديم المساعدة الاقتصادية إلى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)"، في جدول أعمال الدورة الحالية.

وقد قرر المكتب توصية الجمعية العامة بإدراج البند في جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند في جدول الأعمال.

هلي لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر إدراج هذا البند الإضافي في جدول أعمالها؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وقد قرر المكتب أيضا توصية الجمعية بتخصيص هذا البند للجنة الثانية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيبلغ رئيس اللجنة الثانية بالمقرر الذي اتخذ الآن.

## برنامج العمل المؤقت

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء عن تغيير في برنامج العمل. صباح الثلاثاء الموافق ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ستنظر الجمعية العامة في البند ٢٦ من جدول الأعمال "التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا". هذا البند من جدول الأعمال كان مقررا أن ينظر فيه أصلا صباح الاثنين ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر باعتباره البند الأول.

بالاضافة الى ذلك، أود أن أذكر الممثلين بأن مؤتمر إعلان التبرعات للأنشطة الانمائية سيعقد صباح

الثلاثاء ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، والأربعاء ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وسيفتتح المؤتمر الأمين العام.

أود أيضا أن أبلغ الأعضاء بأنه سيجري الإعلان عن التبرعات لبرنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ١٩٩٤ عصر الأربعاء الموافق ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وأن الإعلان عن التبرعات لبرامج عام ١٩٩٤ لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى سيجري صباح الجمعة ٣ كانون الأول/ديسمبر.

## البند ٢٢ من جدول الأعمال

## جامعة السلم: مشروع القرار (A/48/L.11)

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): معروض على الجمعية العامة مشروع القرار A/48/L.11.

أعطي الكلمة لممثل كوستاريكا ليقوم بعرض مشروع القرار.

**السيد تاتنباخ (كوستاريكا)** (ترجمة شفوية عن الأسبانية): إن وفد كوستاريكا، كما يدرك معظم أعضاء الجمعية العامة، ما فتئ يتكلم لعدة سنوات عن البند المعنون "جامعة السلم". وربما تولد انطباع بأن كوستاريكا استأثرت - إذا جاز التعبير - بجامعة السلم لنفسها. لكن هذا ليس هو الحال. كل ما في الأمر إننا نقدر جامعة السلم ونعقد عليها أملا كبيرا لأن السلم مثل أعلى وفضيلة تمتد جذورهما عميقة في تراب كوستاريكا.

إن جامعة السلم مؤسسة تابعة للأمم المتحدة، وهي بالتالي لا تنتمي الى أي بلد بذاته. يجب أن يفهم هذا الأمر تماما لأنه يولد مواقف وينشئ التزامات تتطلب القبول.

علاوة على ذلك، يجب أن ندرك، كما قيل مرارا، أن الطريق الآيلة الى بلوغ هدف الجامعة هو، وسيبقى دائما، التعليم. إن هذا القول سهل لكنه يستلزم سلسلة كاملة من المتطلبات.

أولا، من الضروري تعريف ماهية السلم. إن القول بأن السلم ليس مجرد غياب الحرب، أو القول بأن كلمة أخرى للسلم هي التنمية قول حق، ولكنه إفراط في تبسيط الحقيقة. إن عالمنا اليوم بالغ التعقيد الى درجة أن نهاية الاستقطاب الثنائي الذي تسبب في توترات كثيرة جدا لم تسفر عن خفض تلك التوترات، بل عن زيادة يتعذر تفسيرها. من المتعذر تفسيره أن شعبا يقف على حافة المجاعة، بدلا من أن يفرح عندما تقدم إليه الاغاثة، يصبح ناقما، الى حد يفوق الوصف، على الذين يأتون إليه بالطعام، أو أن الشعوب التي يعرض عليها إعادة إحلال الحياة الديمقراطية ترفضها بعناد. لماذا؟ لأن نفوس الناس معقدة ويجب أن تفهم بالكامل، وفي العمق، قبل الإقدام على أي إجراء. هذا هو هدف جامعة السلم. إن ولايتها إجراء أبحاث ودراسات للعوامل التي تشكل العلاقات الداخلية والخارجية للشعوب في جميع مظاهرها العديدة التي تتضمن القانون والاقتصاد والتاريخ وعلم الاجتماع والانتروبولوجيا والصحة والإحصاء وعلم النفس وحتى الدين، فضلا عن البيئة والمناخ.

ومع الأخذ في الاعتبار جميع هذه العوامل التي تؤثر في المجتمع، وقد تكون قائمتي غير كاملة، يمكن اجراء تحليل صحيح فيما بين التخصصات لفهم ما يجري في العالم.

والواضح أن ما أوجزته بعيد عن الفكرة الرومانسية القديمة عن السلم. إلا أن السلم لم يعد رومانسيا. إنه واقع وحاجة ضرورية ومعقدة الى أقصى حد، ويجب أن تدرس في ضوء معايير عصرية كفؤة.

إن ما قلته حتى الآن هو تشخيص أكثر منه وصفة للعلاج، لأن معرفة ما يجري لا تعني بصورة آلية أن المرء يعرف ما ينبغي عمله: وهو، في هذه الحالة، من ينبغي أن يتعلم وكيف. لكن التعليم اليوم، كما كان دائما، حاجة ملحة للشعوب.

وسوف أتذكر دائما كلمات لدانتون منقوشة على نصب تذكاري في باريس تقول: "إن أهم حاجة للفرد بعد الخبز هي العلم" وإذا كان العلم زمن الثورة الفرنسية، مهما للفرد الى هذا الحد فعلا، فإنه اليوم لا يكون هاما للفرد فحسب، بل للشعوب أيضا. إن إحدى مهام جامعة السلم اكتشاف من ينبغي أن يتعلم من أجل السلم - أهم الزعماء أم الطبقة المتوسطة أم الشعب - وكيف وبأي ثمن. والتعقيد الهائل في استخدام وسائط الإعلام مشكلة تتطلب بحد ذاتها فصلا كاملا.

أخيرا، يجب علينا أن نفكر في حقيقة أن السلم، تماما مثل غياب السلم، هو اليوم مشكلة عالمية. فلا يمكن أن يكون هناك تصور لسلم راسخ في جزء من العالم دون وجود السلم في كل مكان آخر. فسيكون ذلك مثل تصور إصابة جزء من الجسد بعدوى لا تؤثر في سائر الجسد. أذكر ذلك لأنني أعتقد أن الجهود الرامية

الى التعليم من أجل السلم ينبغي أن تلقى الدعم من جميع الدول في المجتمع الدولي. وهذا المطلب، لحسن الحظ، تجري تلبيته ولكن ببطء.

وباختصار، لم يعد مفهوم التعليم من أجل السلم مجرد تعبير عن حسن النية؛ بل بالأحرى يجب النظر إليه كفرع حديث جدا ومعقد جدا من فروع العلم، له صلة بالعديد من فروع العلم القائمة، ولكنه يختلف عنها جميعا، بحكم الهدف الخاص الذي يرمي لتحقيقه. وأنني أعتقد أنه سيجئ عما قريب اليوم الذي تحل فيه وزارات صنع السلم محل وزارات الدفاع، وتحل فيه معاهد التعليم العالي للسلم محل الأكاديميات العسكرية المهيبة والتي في طريقها لأن تصبح عتيقة. وبجامعتنا، جامعة السلم، نقدم محاولة متواضعة وبسيطة لكي نخطو الخطوة الأولى في هذا المسعى.

والآن سأدع الأفكار المجردة جانبا، وأتكلم عن نشاط جامعة السلم، على امتداد فترة تزيد على عام ونصف العام، منذ كانون الأول/يناير ١٩٩٢. في ذلك الشهر نظمت حلقة دراسية عن الحياة العائلية والتعليم من أجل السلام. وفي نهاية الشهر ذاته نظمت حلقة عمل لأمريكا الوسطى بشأن مناطق الحدود المحمية. وفي شباط/فبراير ١٩٩٢ قدمت الجامعة عرضا أمام جلسة عامة لبرلمان أمريكا الوسطى. وفي شباط/فبراير ١٩٩٢ أيضا، زار الجامعة المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، السيد فيليبي مايور. وفي نيسان/ابريل ١٩٩٢ أنشئ المعهد الإقليمي لعلاقات العمل. ومن نيسان/ابريل حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ نفذ برنامج موسع معني بتعزيز حقوق الانسان والنهوض بالتعليم من أجل السلم. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، قدم السيد موريس سترونغ، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في زيارة رسمية للجامعة. وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ وافقت الأمم المتحدة على اختيار مركز التوثيق والمعلومات التابع للجامعة كمكتبة وديعة تابعة للأمم المتحدة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ اختتمت دورات لمنح درجة الماجستير في العلاقات الدولية وفي البيئة والموارد الطبيعية والسلم، استفاد منها مجموعة من الطلاب ينتمون الى ٣٢ بلدا مختلفا.

وفي شباط/فبراير ١٩٩٣، عقد الاجتماع العالمي للمرأة في جامعة السلم. وفي نفس الشهر أنشئت رابطة تيلهارد دي شاردان الثقافية. وفي آذار/مارس زار الجامعة الدكتور هانز كونغ عالم اللاهوت الألماني. وفي نفس الشهر نظمت دورة لإنقاذ الأحراج الاستوائية عن طريق استخدام المنتجات والخدمات اللاخشبية. وفي آذار/مارس أيضا نظمت الجامعة محاضرات لجيش نيكاراغوا. وفي نفس الشهر قدم أعضاء من جماعة الكويكرز بالولايات المتحدة دعمهم للبعثة التعليمية التابعة للجامعة. وفي نيسان/ابريل بدأت الدورة التخصصية في الدراسات العليا عن علاقات العمل والموارد البشرية. وفي نيسان/ابريل أيضا، نظمت دورات حول إدارة المناطق العازلة. وفي آيار/مايو وقع اتفاق بين الجامعة وبين جامعة فنزويلا المركزية والمركز العمالي لأمريكا اللاتينية من أجل أن:

"يصبح الوطن الأمريكي اللاتيني العظيم منطقة سلم على أساس من الديمقراطيات التي تستند الى الحرية والعدالة الاجتماعية".

وفي حزيران/يونيه نظمت دورة دولية عن الحراجة. وفي نفس الشهر نظمت حلقة دراسية عن إدارة المعلومات أثناء الأزمات وحالات الطوارئ. وفي تموز/يوليه نظمت سلسلة من المحاضرات في الجامعة الوطنية المستقلة بنيكاراغوا، من أجل مواجهة التحدي المتمثل في إعادة بناء النظام السياسي في نيكاراغوا. وفي آب/أغسطس وقع اتفاق بين محكمة كوستاريكا العليا وبين الجامعة. وفي آب/أغسطس أيضا، بدأ تنظيم دورات قصيرة لتدريب القادة من السكان الأصليين، بمناسبة السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم. وفي أيلول/سبتمبر، بدأت دورة تناولت تسوية الصراعات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية. وفي هذا الشهر تعقد حلقة دراسية/حلقة عمل حول الديمقراطية الاقتصادية والمجتمع المدني: نحو توافق آراء اجتماعي وعمالي في غواتيمالا. وأخيرا، اختتمت، في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر، أول دورة تخصصية للدراسات العليا في علاقات العمل والموارد البشرية.

ولم ينتقص كل هذا الاهتمام الذي أولى لتلك الأنشطة والمناسبات، من الاهتمام الذي كرس للدورات السبع لمنح درجة الماجستير - والجارية ابتداء من أيلول/سبتمبر ١٩٩١ حتى ١٩٩٥. وتشمل هذه الدورات العلاقات الدولية، ابتداء من ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ حتى حزيران/يونيه ١٩٩٣، والموارد الطبيعية، والبيئة والسلام، والتي بدأت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ وانتهت في حزيران/يونيه ١٩٩٣. وستنظم الدورات الأخرى المماثلة على التوالي في مجالات التناسق الاجتماعي، وإعداد البرامج، والتعليم من أجل السلم، وحقوق الانسان. ومن المقرر أن تبدأ الدورات الأربع الأخيرة في عام ١٩٩٤.

ونظرا لأن هذه الدورات ستستكمل على مدى السنوات الست القادمة فسيترتب عليها تخرج حوالي ٢٠٠ خبير في كل مجال من مجالات الدراسة. وسيكون باستطاعة أولئك المهنيين العمل في مختلف ميادين

المعرفة، كل في مجال اختصاصه، والالتحاق بمختلف المؤسسات العامة. وسيكون بمقدورهم، بصفة خاصة، توفير المعرفة التقنية لتنفيذ "خطة للسلام" للأمين العام، في مجال منع نشوب المنازعات وتسويتها وبناء السلم. ويمكن توسيع نطاق مجالات الدراسة هذه في المستقبل.

كما أود أن أخبر الجمعية بشكل موجز بأمر هيئتين متصلتين بجامعة السلم وهما: مركز غاندي للاتصالات، وإذاعة السلم الدولي. وقد أنشئ مركز غاندي عن طريق برنامج للتعاون بين جامعة السلم والحكومة الايطالية. وهو مسؤول، في الوقت الحالي، عن إعداد الخطط البرنامجية الخاصة بوسائل الاتصال المستخدمة في التدريب والتعليم والإعلام، واللازمة لتحقيق أهداف جامعة السلم، والاشراف على تلك الخطط وانتاجها. وفي العامين الأخيرين، كان نشاط المركز مرضيا الى حد بعيد.

وفي عام ١٩٨٧ تكاتفت جهود جامعة السلم مع جهود جامعة السلم العالمي في ولاية أوريغون بالولايات المتحدة في سبيل انشاء وسائل اتصال للسلم العالمي. وهكذا ولدت محطة الإذاعة كمنظمة غير حكومية غير تجارية ذات هدف محدد وهو: خلق ثقافة السلم والإعلام عنها وتعليمها. ومن المناسب أن نلاحظ هنا أن لجنة الإعلام اعترفت في تقرير رفعته الى الجمعية العامة بأهمية العمل الذي قامت به جامعة السلم وإذاعة السلم الدولي التابعة لها في مجال نشر المعلومات عن أعمال الأمم المتحدة.

إن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/48/L.11، الذي نعرضه اليوم والذي شاركت في تقديمه وفود الدول المدرجة في الوثيقة، الى جانب وفود الدول الأخرى التي ستدرج أسماؤها في إضافة، هو مشروع غني عن أي بيان، لأنه يسير على نفس خطوط القرار الذي أعتمد منذ عامين، وليست به أية تعديلات إلا ما اقتضاه تغير الظروف.

وفيما يتعلق بهذه التعديلات، ينبغي الاعتراف بالمساعدات المالية المقدمة من أسبانيا وايطاليا وكوستاريكا ولجنة المجموعات الأوروبية، التي كانت كلها مفيدة للغاية لهذه المؤسسة.

كما نلاحظ مع الارتياح أن سلوفينيا انضمت، في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٢، الى الاتفاق الدولي لإنشاء جامعة السلم. والدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة مدعوة الى أن تحذو نفس الحذو، وبذلك تدلل على دعمها لمؤسسة عالمية للدراسات المتعلقة بالسلم. وعلي أن أوضح أن الانضمام الى الاتفاق الدولي لإنشاء جامعة السلم لا ينطوي على أي التزام مالي من أي نوع. ولابد أيضا من التذكير بأن ميزانية جامعة السلم ليس لها أي آثار على نفقات الأمم المتحدة، نظرا لأن الأمم المتحدة لا تساهم في صون الجامعة بحكم الإرادة المعلنة من الدول التي أنشأت الجامعة.

وأخيرا أود أن أشير مرة أخرى، مع الامتنان، الى أن الأمين العام قام في عام ١٩٩١، في إطار برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بإنشاء صندوق استئماني للسلم يمول عن طريق التبرعات، بغية تزويد الجامعة بالموارد اللازمة لتوسيع نطاق ميدان عملها بحيث يشمل بقية أنحاء العالم.

ويحدوني الأمل في أن يحظى مشروع القرار هذا بتأييد حماسي، وأن يعتمد بتوافق الآراء، وأود أن أشكر الأعضاء سلفا على تأييدهم له.

**السيد فولتشي (ايطاليا)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما فتئت إيطاليا تدعم باستمرار جامعة السلم منذ أن أسستها الجمعية العامة قبل ١٣ عاما. وكما أشار السفير تاتنباخ توا فإن البلد المضيف لهذه الجامعة هو جمهورية كوستاريكا، التي نثني عليها ثناء حارا لدورها الأساسي في اقتراح المبادرة بإنشائها وفي جعلها واقعا حيا.

إن الهدف من هذه الجامعة الفريدة للدراسات العليا هو غرس مثل السلم في نفوس وأذهان جيل الشباب. وهي تنهض بالبحوث ونشر المعرفة لغرض محدد، ألا وهو تدريب الشباب على العمل من أجل السلم في إطار منظومة الأمم المتحدة. وأعتقد أنه ليس هناك تفسير لمهمة الجامعة أفضل من المادة ٢ من ميثاقها التي تقول:

> "تقام الجامعة بتصميم جلي على أن توفر للبشرية مؤسسة دولية للتعليم العالي لأغراض السلم، وبهدف أن تعزز بين البشر كافة روح التفاهم والتسامح والتعايش السلمي، وتستحث التعاون فيما بين الشعوب، وتساعد على تذليل العقبات وتقليل الأخطار التي تعترض سبيل السلم والتقدم في العالم، بما يتفق والأماني النبيلة المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة". (القرار ٥٥/٣٥، مرفق الاتفاق)

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سوه (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية).

وتم تخصيص صندوق استئماني للسلم لدى برنامج الأمم المتحدة الانمائي، لتمكين جامعة السلم في كوستاريكا من الازدهار، وللمساعدة في نشر رسالتها في جميع أنحاء العالم.

وتؤمن إيطاليا إيمانا راسخا بمبدأ النهوض بالسلم من خلال التعليم والتدريب والبحوث. لذلك، انضمت حكومة بلدي الى هذا المسعى منذ البداية بالتزام مالي إجمالي قيمته ١,٥ مليون دولار.

وأدت مساهمات كوستاريكا والجامعة الأوروبية وإيطاليا وأسبانيا الى تمكين الجامعة من أن تبدأ سلسلة مشاريع بحثية في مجال العلاقات الدولية. وتركز هذه المشاريع إهتمامها على التعليم من أجل السلم: دراسة أساليب التسوية السلمية للصراعات، والنهوض بحقوق الانسان، وانتاج برامج إذاعية وتليفزيونية. ولا يمكن للمرء أن يقلل من مدى أهمية مجالات الاهتمام الثلاثة تلك بالنسبة لأنشطة الأمم المتحدة. ويتصل المجالان الأول والثاني بالقضايا المدرجة بصفة دائمة في جدول أعمالنا، بينما يمثل المجال الثالث مساهمة أساسية لحياة المنظمة، التي تعتمد على دعم الرأي العام، وبالتالي تقول كثيرا على وسائل الاتصال الجماهيري.

ومن الممكن الاستفادة بشكل ملموس، في تنفيذ "خطة للسلام" التي اقترحها الأمين العام، من العمل الذي تقوم به جامعة السلم. والواقع أن لدينا اقتناع عميق بأن تعليم الأفراد المبادئ التي يستند إليها السلم يعد، في الأجل الطويل، أفضل طريق مؤكد لمنع نشوب الصراعات، وللنهوض بقضايا السلم والحرية والديمقراطية.

وإذ نعرب مرة أخرى عن تهانينا لحكومة كوستاريكا وبعثتها الدائمة في نيويورك على النجاح الذي تحقق بالفعل، فإنه يسعدنا أن نكون من بين مقدمي مشروع القرار A/48/L.11، وأن نوصي الجمعية العامة باعتماده بتوافق الآراء.

**السيد زونيغا (شيلي)** (ترجمة شفوية عن الأسبانية): كما هو معلوم لأعضاء المنظمة العالمية، تعتبر جامعة السلم التي يوجد مقرها في كوستاريكا - وهي بلد تربطه علاقات وثيقة وودية بشيلي ويعد قدوة لبلدان أخرى كثيرة فيما يتعلق بهذا المفهوم - مؤسسة دولية مكرسة للبحث عن السلم عن طريق التوعية بالأهداف الانسانية وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان.

وتحظى هذه الأهداف - شأنها شأن العمل الذي تقوم به الجامعة - بالدعم الكامل من حكومة شيلي. فالمبادئ التي أدت الى إنشاء هذه المؤسسة لا يمكن أن تكون أكثر مثالية. وفي الحالة الدولية الراهنة التي نجد فيها، لحسن الحظ، أن المجابهة قد حل محلها التعاون والتفاهم بين الأمم، تكتسي مبادئ الجامعة أهمية أكثر من أي وقت مضى. وبناء على ذلك، تؤيد شيلي بكل عزم العمل الذي تقوم به جامعة السلم، ولهذا السبب انضمت الى مقدمي مشروع القرار المعني بهذا الموضوع.

وبشكل عام، تواجه جامعة السلم تحديا كبيرا، باعتبارها مصدرا أساسيا للفكر والبحث والدراسة. وينتج هذا التحدي عن التغيرات الثقافية الكبيرة، والعلاقات المتبادلة والتحولات العميقة في المجتمع العالمي. ولا يمكن لجامعة السلم أن تتجنب هذه الحقيقة ويجب أن تعكس مهامها الفكرية اليوم، الأنواع الجديدة من الصراعات والعناصر التي تثير الأزمات والتوترات في عالم اليوم.

ولكن السلام، كما بين عدد من الوفود خلال المناقشة العامة، لا يعني ببساطة غياب الحرب فقط. يجب أن يكون السلم موقفا إيجابيا يتسم بالوئام بين الأشخاص وبين الأمم وتصبح فيه العلاقة بين السلم والتنمية الاجتماعية محل اهتمام خاص وتفان في تحقيق رفاه الشعوب بما يعزز السلام الذي نتوق إليه جميعا.

وداخل هذه المعالم يمكن أن تقدم جامعة السلم إسهاما كبيرا نظرا لأن المفكرين والأكاديميين في مختلف مجالات المعرفة يمكنهم، عن طريق الجامعة، أن يسهموا في هذه المهمة الضخمة التي كرس القادة في مختلف أجزاء العالم أنفسهم لها. ويجب أن تستهدف مساعي الجامعة تقديم منظور جديد في توفير حلول مناسبة تتفق مع احتياجات المحكومين والحكام بغية تمكينهم من معالجة مشاكلهم الخاصة.

لذلك فإننا نشجع استمرار الجامعة في تنظيم المؤتمرات، ومنها على سبيل المثال المؤتمر الذي عقد في فيينا في تموز/يوليه تحت شعار "السلم الآن - ماذا نستطيع أن نفعل لتحقيقه"، والذي جرى فيه تحليل أسباب الصراعات العالمية، وقدمت فيه شخصيات بارزة سلسلة من الإقتراحات في مختلف مجالات العمل لتعزيز السلم.

إننا نؤيد تلك الاقتراحات تأييدا كاملا وبصفة خاصة الاقتراح الذي يشير إلى أنه:

"توجد علاقة محورية بين السلم والتنمية. إن العنف والحرب يزدهران في ظل الجوع والفقر مثلما تزدهر انتهاكات حقوق الإنسان إذا لم تتوفر العدالة الاجتماعية. ومن ثم ستضيف الجامعة إلى منهجها تحليل مشاكل التنمية وحقوق الإنسان والرقي الاجتماعي. وستنظر بتفصيل في العلاقة بين السلم والتنمية".

ينبغي أن تؤدي هذه الدراسات وهذه التحاليل إلى نتائج يمكن، في جملة أمور، أن تسهم في العمل التحضيري لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥. وستكون المشاكل الرئيسية التي يتناولها هذا الاجتماع الرفيع المستوى الفقر والبطالة والتفسخ الاجتماعي، مما سيترك أثرا مباشرا على الجهود الرامية إلى كفالة السلم العالمي.

وبالاضافة إلى ذلك، أمام جامعة السلم فرصة للاضطلاع بدور رئيسي في تطوير المهام الجديدة التي تتطلبها "خطة للسلم" وبصفة خاصة، يجب تنفيذ طرق التحليل والعمل من أجل منع الصراعات.

إن البرامج التي تضطلع بها جامعة السلم ستمكن في المدى القصير من اندماج مجموعة هامة من الخبراء في القطاع العام الدولي وفي المنظمات الأكاديمية وفي المؤسسات العامة والخاصة الأخرى. وهذه البرامج، بالاضافة إلى الأنشطة التي تضطلع بها الجامعة في عدد من الميادين الأخرى، تستحق في رأينا أن تنشر على نطاق واسع على الجماهير عامة. ومن الضروري أن تكون جميع القطاعات على علم بهذه البرامج وبالسلسلة الواسعة من الأنشطة التي تضطلع بها الجامعة والتي تعتبر في نهاية المطاف التطبيق العملي لتلك المبادئ.

وفي هذا السياق، ينبغي لجامعة السلم، باعتبارها وكالة مكرسة لتعليم وتدريب الرجال والنساء، أن تضطلع بدور هام، حتى يمكن في إطار ميثاق الأمم المتحدة أن يعمل أفراد الشعب لصالح مجتمعاتهم ولتحقيق العدالة والسلم في جميع أنحاء العالم.

إن جامعة السلم، بروح ميثاق تأسيسها تقرر:

"أن السلم يمثل الالتزام الأساسي الذي لا رجعة فيه للدولة، والهدف الأساسي للأمم المتحدة، إذ أنه هو سبب وجودها. بيد أن أفضل أداة لإحراز هذا الخير الأسمى للبشرية، أي التعليم، لم يجر الاستفادة منها بعد" (القرار ٥٥/٣٥، مرفق الاتفاق، تذييل الميثاق، الفقرة ٢).

ينبغي ألا تكون الجهود التي قامت بها جامعة السلم منذ إنشائها قاصرة على الجامعة وحدها، بل يجب أن تقوم بها كل دولة في العالم، على نحو انفرادي، وذلك حتى نكفل أن تكون عملية ترسيخ السلم عملية سامية ومن ثم نتمكن من تكريس أنفسنا في المقام الأول لرفاه شعوبنا ورقيها.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن ننتقل إلى البت في مشروع القرار أود أن أعلن أن البلدان التالية شاركت في تقديم مشروع القرار A/48/L.11: تايلند ورومانيا وسري لانكا وكوبا.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/48/L.11.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/48/L.11؟

اعتمد مشروع القرار A/48/L.11 (القرار ٩/٤٨).

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

## البند ٢٣ من جدول الأعمال

## برامج وأنشطة تعزيز السلم في العالم

**السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا)** (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أعرب رئيس وفدي في وقت سابق للسيد إنسانالي عن سرور كوستاريكا البالغ لرؤيته يتولى رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. ويسرني أيضا أن أغتنم فرصة المشاركة في نظر البند المعنون "برامج وأنشطة تعزيز السلم في العالم" الذي يهم كوستاريكا أهمية بالغة، لكي أقدم له تهنئتي الشخصية.

يعرف الأعضاء أن هذا البند كان نتيجة لتطور إعلان ١٩٨٦، السنة الدولية للسلم وذلك خلال الدورة الأربعين للجمعية العامة. وقد توج هذا العمل الاحتفالات بالذكرى السنوية الأربعين للأمم المتحدة في عام ١٩٨٥. وكان ذلك الإعلان حجر الزاوية لسلسلة من الأنشطة والبرامج التي تزايد عددها، كما يظهر في تقرير الأمين

العام المقدم إلى الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة (A/46/549). وفي نفس الوقت ولد هذا الاعلان اهتماما متزايدا من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والعلمية والتعليمية على جميع المستويات، بالإضافة إلى الأفراد الذين يرغبون في التعاون مع الجمعية العامة والمشاركة في جهودها لتحقيق أحد أهدافها الرئيسية وهو تعزيز السلم في العالم.

والواقع أنه ابتداء من ذلك العام جرت أحداث ونفذت برامج وأنشطة في أجزاء مختلفة من العالم كنتيجة عملية للإعلان وللاحتفال به. واعتمدت الجمعية العامة عددا من القرارات بشأن هذا البند في الدورات التي تلت عام ١٩٨٦ أصبحت فيما بعد " إنجازات السنة الدولية للسلم".

إن المعلومات الوجيزة ولكن الكاملة عن هذا الموضوع الواردة في "القائمة الأولية المشروحة بالبنود التي ستدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورة الجمعية العامة العادية الثامنة والأربعين" توضح ما يلي:

"أحاطت الجمعية العامة علما مع التقدير بالتقرير المقدم من الأمين العام؛ وأعربت عن ارتياحها للأنشطة والبرامج المتعددة المستوحاة من المبادئ التوجيهية التي أعدها الأمين العام ولما قام به الأمين العام من إطلاق اسم "رسل للسلم" على عدد من المنظمات والمدن لمساهمتها الإيجابية في تعزيز السلم من خلال تعاونها الثابت مع الأمم المتحدة؛ ورحبت مع التقدير بالدور الهام الذي تؤديه وحدة دراسات السلم في إدارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن التابعة للأمانة العامة، في تعزيز السلم مشجعة الأنشطة وتبادل المعلومات بشأن المواضيع المتصلة بالسلم فيما بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والعلمية والمدن في جميع أنحاء العالم، ومستحثة العمل على تعزيز الأمم المتحدة بوصفها أداة من أجل السلم؛ وأشادت بالتحولات الهامة والسلمية التي حدثت في العديد من بلدان العالم في سبيل تحقيق تغييرات سياسية واجتماعية إلى أنظمة حكم أكثر ديمقراطية؛ ودعت الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والعلمية والتعليمية على جميع المستويات، وكذلك الأفراد، إلى مواصلة جهودهم من أجل مساعدة الأمم المتحدة في تعزيز السلم في العالم؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يدعو الدول الأعضاء والمنظمات المعنية الى إبلاغه بما تقوم به من أنشطة ومبادرات تحقيقا لتلك الغاية، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تقريرا في ذلك الشأن (القرار ١٤/٤٦)". (A/48/100، الفقرة ٢٣، ص ٦٥)

والتقرير كان من المفروض أن يقدم بالطبع، تنفيذا للقرار السالف الذكر.

ورغم كل ما جاء في هذه الوثيقة، لم يقدم لنا التقرير المطلوب في القرار، ووحدة دراسات السلم ألغيت ولم يطلب إلى الدول الأعضاء تقديم المعلومات وفقا لما يتطلبه القرار ١٤/٤٦ الذي اعتمدته الجمعية العامة دون تصويت. ويهمنا أن نعرف سبب إلغاء الوحدة بالنظر إلى أن الدورة الراهنة للجمعية العامة "رحبت مع التقدير بالدور الهام الذي تؤديه وحدة دراسات السلم" واعترفت بالتالي بأهمية أنشطتها.

يبدو أن من المهم أن نضيف أنه علاوة على الأنشطة المبينة في نص الوثيقة التي اقتبست منها على التو، هناك مجموعة دولية بالغة التنوع من المؤتمرات والحلقات الدراسية والموائد المستديرة واللقاءات المعقودة على مختلف المستويات نظرت في الجوانب المختلفة للترويج للسلم. وبعضها يواصل أعماله كل عام منذ الإعلان عن السنة الدولية للسلم بينما يمثل البعض الآخر مبادرات جديدة، بما في ذلك اجتماع إيكوفورو المعني بالسلم والبيئة لعام ١٩٨٨، المعقود في بلغاريا، والمؤتمر العالمي الأول عن "السياحة: قوة حيوية من أجل السلم" المعقود في فانكوفر، بكندا، تحت رعاية هيئة السياحة الكندية ضمن غيرها، وبدعم من منظمة السياحة العالمية، ومهرجانات السلم للطلبة التي تعقد سنويا في مدينة يوكوهاما، باليابان، ومهرجان الشباب للشطرنج من أجل السلم الذي عقد تحت رعاية الاتحاد الدولي للشطرنج، والحلقتان الدراسيتان اللتان عقدهما المؤتمر الإسلامي، واحدة عن السلم الدولي وأطفال العالم والثانية عن السلم الدولي والمطبوعات الدولية.

وبرعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، عقد "المؤتمر الدولي المعني بالسلم في عقول الرجال" في ياموسوكرو، في كوت ديفوار خلال الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ١٩٨٩ في إطار إنجازات السنة الدولية للسلم. وهذا المؤتمر، الذي نظم بالتعاون مع مؤسسة هوفيه باونييه الدولية من أجل السلم، عالج بندين رئيسيين هما: السلم بين الرجال والسلم في العلاقة بين الإنسان والبيئة.

والتربية على السلم، وبخاصة على مستوى

التعليم الابتدائي والثانوي، أدرجت في البرامج التربوية. وفي النرويج، تضمن المنهج الرسمي الجديد المعد في ١٩٨٧ زيادة في الإشارات إلى السلم وحقوق الإنسان، وبدئ أيضا في تنفيذ برنامج لتدريب المدرسين على هذه المواد وحقق نتائج بالغة الإيجابية. واللجنة الوطنية الدائمة للتربية على السلم في بيرو، التي أنشئت خلال السنة الدولية للسلم، أجرت بحوثا عن المواضيع المتعلقة بالسلم ورعت دورات تدريبية للمدرسين مع التركيز بصفة خاصة على "تهيئة بيئة ثقافية مشجعة للسلم" و "التربية على السلم". وتم التركيز بصفة خاصة على دور المعلمين بوصفهم عناصر فاعلة للسلم. وفي بولندا، تقرر تخصيص جائزة دولية لاستحداث كرسي لاستاذ للدراسات الخاصة بالسلم ولأحسن كتاب يكتب عن المواضيع ذات الصلة بالسلم.

وأنشئت مؤسسات جديدة لمعالجة جوانب معينة للسلم من خلال البحث والمناقشة. ومن بين هذه المؤسسات، مؤسسة كوستاريكا للسلم وتقدم الإنسان، والمعهد الأوروبي للجمع بين الشرق والغرب، الذي انشئ بمبادرة من اليونان حتى يحظى برعاية المجلس الأوروبي. وأنشئ مركز فريد سنتر كورنهوغ النرويجي ليكون مركزا وطنيا للسلم. وهناك خطط لإنشاء مركز في إحدى الجامعات الأوروبية لإعداد البحوث عن السلم، وكذلك مركز دولي من أجل المبادرات السلمية في بومباي، بالهند. وتوفر الحكومة الاسترالية المساعدة المالية لمركز للبحوث عن السلم في الجامعة الوطنية في استراليا.

في حزيران/يونيه ١٩٨٩ نظمت جامعة السلم في كوستاريكا نشاطا هاما، عقد في العاصمة سان خوزيه. إن "المؤتمر المعني بالسعي إلى المعنى الحقيقي للسلم" كان أحد إنجازات السنة الدولية للسلم، وحضره مئات المشتركين من مختلف الجنسيات والعقائد الدينية والاعتقادات السياسية ومشتركون مهنيون من مختلف المستويات. والإعلان المعروف بعنوان "الإعلان المتعلق بالمسؤوليات الإنسانية تجاه السلم والتنمية القابلة للإستدامة"، اعتمد في هذا الوقت، وأكد على ضرورة أن يلتزم الأفراد والحكومات أنفسهم بحماية البيئة وبحسم الخلافات بالوسائل السلمية. وحيث أن هذا الإعلان يتضمن العديد من الافتراضات والمبادئ التي اعتمدت أصلا في مختلف المحافل وفي إطار قرارات مختلفة لمنظومة الأمم المتحدة، فقد عمم في الوثيقة A/44/L.16 في ١٩٨٩، كوثيقة من الوثائق الخاصة بإنجازات السنة الدولية للسلم. ويؤكد الإعلان:

"أن مبادئ الحرية والعدالة والسلم في العالم، وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تقوم على أساس الاعتراف بالكرامة الذاتية وبحقوق الإنسان المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع أفراد الأسرة البشرية". (A/44/626، ص ٤)

وهذه المبادئ الأساسية تؤدي إلى مبدأ آخر يسترعي الاهتمام إلى:

"التحدي الذي تسفر عنه أوجه اختلال التوازن في العلاقة الدينامية بين السكان والموارد والبيئة" (المرجع نفسه، ص ٥).

والإعلان يسترعي أيضا الاهتمام الى:

"أن ثمة حاجة ملحة إلى مزيد من الشعور بوحدة الحياة وبالميزة الفريدة لكل تعبير من تعبيرات الحياة، وأيضا بتعميق للمعنى الإنساني للمسؤولية وبتوجيه جديد للفكر والحس والعمل الإنساني" (المرجع نفسه، ص ٦).

الآن، علينا أن نواجه الحقيقة. إن وحدة دراسات السلم، التي تمثل، كما سلمت بذلك الجمعية العامة، عنصرا بالغ الأهمية في النهوض والاضطلاع بالبرامج والأحداث المروجة للسلم في العالم، لم تعد قائمة. ولا يمكننا أيضا أن نتأكد من الحصول على التقرير المطلوب في القرار السالف الذكر بشأن هذا الموضوع. ومن المهم التأكيد على الحقيقة الجلية المتمثلة في أن البرامج والأنشطة التي أعدتها وحدة دراسات السلم كان لها أثر كبير على حفز الشباب في كل البلدان التي أقيمت فيها هذه البرامج والأنشطة - التي ذكرناها على سبيل المثال لا الحصر - كما يتجلى في تقارير الأمين العام عن هذا الموضوع الصادرة قبل ١٩٩١، والتي تعطينا فكرة عن الآثار المترتبة على هذه الأحداث والمعلومات التي نشرت عنها.

لا يوجد هنا إلا القليل جدا من التنسيق بين الأنشطة التي يمكن أن تكفل توجيها أفضل لما يجري الاضطلاع به في مختلف الهيئات، حتى خلال نفس الدورة للجمعية العامة. ولئن كانت اللجنة الثالثة تعرب عن قلقها بشأن الحاجة إلى تشجيع الأنشطة الإيجابية السليمة بين الصغار مما يساعدهم على تحسين النهج الذي يتبعونه إزاء السلوك والقيم الأدبية للتعرف الإنساني، فإنه يجري في نفس الوقت إلغاء بعض وحدات الأمانة العامة التي وضعت بنفسها البرامج وعززت الأنشطة التي تهم الصغار في بلدان كثيرة نامية ومتقدمة النمو.

ونظرا للاتجاه الجديد صوب الاقتصاد في أساليب العمل، كما جرى تأكيده، لتحقيق فعالية أكبر في أعمال الأمم المتحدة، قرر وفد بلدي ألا يعرض مشروع قرار ولا مشروع مقرر بشأن البند ٢٣، "برامج وأنشطة تعزيز السلم في العالم"، بحيث يستمر هذا العمل في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. ونترك الأمر للإرادة السياسية لمختلف الوفود للابقاء على البند في المستقبل - إذا رأوا أهميته - بوضع الاقتراح المناسب تحت نفس العنوان أو عنوان آخر قد يعتبر أكثر ملاءمة. ونحن على يقين من أنه ستكون هناك بنود أخرى تقترحها وفود أخرى بغية الإبقاء على تعزيز السلم في العالم، لأن الألفية الجديدة إما أن توجد في ظل السلم أو لا توجد على الاطلاق.

**السيد سريسثا (نيبال)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ثمة موضوع مشترك يتكرر ذكره في البيانات التي يدلى بها في المناقشة العامة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، وهو ملاحظة مرور العلاقات الدولية بتحولات ثورية عميقة. إن الآمال التي عقدت، نتيجة لانتهاء الحرب الباردة، على إقامة نظام عالمي يظللهه السلم والاستقرار لم تتحقق حتى الآن. بل إننا نشاهد صراعات وتناقضات جديدة. وبالرغم من هذه الصعوبات لا يزال ميثاق الأمم المتحدة يجسد أفضل آمال البشرية. فليس هناك بديل سوى أن نستمر في محاولة جعل المنظمة العالمية مركزا للمواءمة بين أعمال الدول بغية تحقيق الأهداف المشتركة التي نص عليها ميثاقها.

من أهم التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة الثورة السلمية في العالم أجمع التي أدت إلى ظهور الثقة من جديد في الديمقراطية وحقوق الإنسان. وكما قال صاحب الفخامة رئيس وزراء نيبال في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، هناك علاقة مباشرة بين وضع حقوق الإنسان والعملية الديمقراطية وتطور ثقافة التسوية السلمية للمنازعات. ولهذا يتطلع وفد بلدي إلى البرامج والأعمال المستدامة التي تضطلع بها الأمم المتحدة بهدف تعزيز الاتجاه الراهن صوب إضفاء المزيد من الاحترام على القيم الديمقراطية.

لابد من أن تستمر بكل جدية الجهود المبذولة لتعزيز الأمم المتحدة بصفتها أداة للسلام. ونود في نفس الوقت أن نرى تأكيدا أقوى على أنشطة نشر المعلومات عن الموضوعات المتعلقة بالسلم. وييسر من تحقيق هذا الهدف التعاون الأوثق والتنسيق الأدق بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية.

ولا يمكن للجهود المبذولة لكفالة السلم والاستقرار أن تحقق الكثير إذا كانت الأمم المتحدة غير قادرة على العمل بصفتها الهيئة التي يجري من خلالها التعاون بين البلدان النامية والمتقدمة النمو على نحو بناء يفيد جميع الأطراف. إن الفقر والتخلف يهددان السلم والاستقرار على نحو مستمر بالفعل. ومن الأمور الملحة بصفة خاصة الحاجة إلى مساعدة البلدان الأقل نموا في الجهود التي تبذلها لتشجيع تنمية الموارد البشرية وتخفيف العبء الثقيل للفقر. ومن أهم الظواهر الإيجابية في فترة ما بعد الحرب الباردة الانخفاض في المجموع الكلي للنفقات العسكرية. ويمكن للموارد التي توفر نتيجة لذلك، أن تستخدم في مساعدة البلدان الأقل نموا على مساعدة أنفسها.

يوجد اليوم فهم عام للمبادئ التي تدافع عنها الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى من تاريخ هذه المنظمة. والمقصد الرئيسي للأمم المتحدة هو حفظ السلم والأمن الدوليين. إلا أنه من المقبول الآن على نطاق واسع أنه لا يمكن فهم التهديدات المحدقة بالسلم والأمن من الناحية العسكرية وحدها. فللتهديدات غير العسكرية المحدقة بالسلم أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعرقية والدينية. والمشاكل التي يواجهها العالم اليوم لا يمكن حلها عن طريق الأعمال التي تقوم بها دولة أو مجموعة من الدول القوية. فهي تتطلب أن يشترك في حلها كل أعضاء المجتمع الدولي، صغيرهم وكبيرهم، فقيرهم وغنيهم. والأنشطة التي ترمي إلى إعداد رأي عام واع وعيا تاما بطبيعة المشاكل وبقدرة الأمم المتحدة على إيجاد حلول دائمة لها ستيسر إلى حد كبير عمل الأمم المتحدة بعد اصلاحها.

**السيد لوبيز (الفلبين)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الذين سبقوني لكي أقدم للسفير إنسانالي أحر تهانئنا على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين.

تفخر الفلبين بأنها من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، وحكومتنا، بقيادة الرئيس فيديل راموس، تود أن تغتنم هذه الفرصة لكي تعترف بتقدير كبير بالجهود التي تبذلها هذه المنظمة العالمية بغية الاستجابة لحالات الأزمات ووضع نهاية للصراعات وإعادة السلم إلى العالم. لهذا أود أن أعرب عن امتنان شعب بلدي لشرف مخاطبة الجمعية العامة هذا.

نحن هنا لندرس أحد الأهداف الرئيسية للأمم

المتحدة، وهو تعزيز السلم في العالم. وللأسف، فإن تقرير الأمين العام، الذي طلب في الفقرة ٦ من منطوق القرار ١٤/٤٦ غير متاح لكي تدرسه الجمعية العامة. ومع زيادة الاهتمام بالأمم المتحدة والقوة الدافعة التي تسودها لمواجهة التحديات الجديدة لبيئة دولية دينامية جديدة، يأمل وفد الفلبين في أن يستكمل هذا التقرير الهام في وقت قريب.

وتعلن الجمعية العامة في قرارها ١٤/٤٦:

"أن السلم ليس عبارة عن غياب حالة الحرب فحسب، بل أن التكافل والتعاون من أجل تعزيز حقـــوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ونزع السلاح وحماية البيئة والنظم الإيكولوجية وتحسين نوعية الحياة للجميع هي عناصـــر لا غنـــى عنها في إقامة مجتمعات سلمية" (القرار ١٤/٤٦، الفقرة الرابعة من الديباجة).

وها هي الدبلوماسية الوقائية تصبح الآن أداة حيوية لاتخاذ إجراء عملي لتعزيز وصون السلم في العالم. وهي تشمل، كما ذكر الأمين العام في تقريره "خطة للسلام"، الجهود الرامية الى منع وقوع صراع عسكري عن طريق تدابير مثل بناء الثقة، والإنذار المبكر، وتقصي الحقائق والوزع الوقائي. ويسرنا أن نلاحظ لجوء الأمم المتحدة والأمين العام بشكل متزايد الى الدبلوماسية الوقائية لمعالجة حالات الصراع العديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة الذي نعيش فيه.

إن التزام حكومة الفلبين بالسلام يبدأ في فنائها الخلفي. فحكومة بلادي، بقيادة الرئيس راموس، مهتمة بإقامة مناخ من السلم والأمن، وذلك، بصورة رئيسية، عن طريق الإصلاحات الاجتماعية والسياسية، من أجل أن تكون التنمية مستدامة.

وفي الواقع، تسعى الفلبين الى ترجمة التزامها الثابت بالسلم والحل السلمي للمنازعات بالاضطلاع بمبادرات سلمية على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. وتحت قيادة الرئيس راموس، ما برح تعزيز السلم والمصالحة، من بين أولويات حكومته. ففي شهر تموز/يوليه من العام الماضي، وقع الرئيس راموس المرسوم رقم ١٠ - ألف، بإنشاء لجنة التوحيد الوطني. وقـــد كلفت هذه اللجنة بمهمة صياغة برنامج قابل للتنفيذ للعفو العام، وعملية للسلم تؤدي الى سلام عادل وشامل ودائم، وتقديم توصيات بهذا الخصوص، وذلك بعد التشاور مع القطاعات المعنية من المجتمع. وتحقيقا لهذه الغاية، قامت اللجنة بإجراء مناقشات تمهيدية مع الممثلين المفوضين عن مختلف مجموعات المتمردين المسلحة ترمي الى الحصول على مدخلات لعملية السلم، ووضع الأسس لعقد مفاوضات سلم رسمية.

وفي الوقت الحالي، من المقرر أن تعقد في بلدان مختلفة اجتماعات بين ممثلي الحكومة وممثلي مجموعتين. ومن المأمول فيه أن تعطي هذه الاجتماعات زخما جديدا لعملية السلم. ونعرب عن امتناننا لحكومتي اندونيسيا وفييت نام على مساعدتهما السخية لقبولهما استضافة هذه المفاوضات.

وتقوم لجنة التوحيد الوطني، الى جانب حوارها مع ممثلي مجموعات المتمردين المسلحة، بإجراء مشاورات مع باقي قطاعات المجتمع، على المستويين الوطني والمحلي، لتوليد الوعي والاهتمام بين صفوف جميع المواطنين، سواء كانوا منظمين أم لا، بمسائل السلم في جملة أمور، ولتعبئة دعمهم النشيط لصياغة وتنفيذ عملية السلم والمشاركة فيهما.

وعلى المستوى الإقليمي، بدأت الفلبين، بالاشتراك مع شركائها في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، أي اندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وسنغافورة، وماليزيا، بإنشاء محفل إقليمي تابع لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا لمناقشة مسائل الأمن الإقليمي فيما بين بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ والبلدان التي لها مصالح في المنطقة - شركاء الحوار مع رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا، والبلدان ذات النفوذ والمصالح الكبيرة في ذلك الجزء من العالم. واتخذت الفلبين أيضا خطوات لاستكشاف مجالات التعاون في بحر الصين الجنوبي مع البلدان المهتمة في المنطقة.

وتمتثل الفلبين أيضا للمبدأ المكرس في ميثاق الأمم المتحدة والقائل بأن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين مسؤولية جماعية. ومن أجل تحقيق هذا المبدأ أسهمت الفلبين بموارد بشرية ومادية وعسكرية ومدنية في سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا. وفي هذا الصدد، فإننا في الفلبين، ويقينا أن الدول الأخرى المشاركة في سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، لدينا شعور بالارتياح الشديد لانجاز السلطة لمهمتها الرئيسية في التبشير بدستور جديد وحكومة منتخبة بحرية في كمبوديا، حكومة تستند الى إرادة الشعب الكمبودي. ومن دواعي فخرنا أننا شاركنا في هذا المسعى السلمي الناجح الذي قام به المجتمع الدولي.

إن حكومة الفلبين تؤكد مجددا تأييدها دون قيد أو شرط للجهود المبذولة من أجل إقامة سلم دائم في يوغوسلافيا السابقة، وإعادة الأمل لشعب الصومال،

واستعادة الديمقراطية في ظل حكومة مدنية في هايتي.

إن الأخطار الراهنة التي تهدد السلم العالمي تتطلب اليقظة المستمرة والتأكيد على قدرة الأمم المتحدة على العمل بفعالية. وزيادة في التأكيد على التزامنا بالسلم العالمي، ندعو المجتمع الدولي الى الإسهام بقدر كبير في إزالة الآثار المتبقية من الحرب الباردة. وتزعجنا بوجه خاص المحاولات الرامية الى التقليل من أهمية حظر التجارب النووية، وجعل التفتيش النووي عملية مضنية لوكالات الأمم المتحدة المعنية. إننا ندعو الأمم المتحدة الى إيجاد مخرج من هذه المشكلة.

ومهما كان رأي المنتقدين لمنظمتنا العالمية، فلا نزال نؤمن إيمانا راسخا بقدرة الأمم المتحدة على وقف تصاعد هذه المشاكل الى أبعاد خطيرة. ونعتقد أن للأمم المتحدة دورا أساسيا في الحفاظ على السلم العالمي وتعزيز التنمية. فلنرس إحساسنا بالإلحاح على فكرة أننا ندين لأبنائنا بالسلم العالمي.

والأحسن من ذلك، يجدر بنا أن نعلم أن الجيل الذي تمكن من إرساء قاعدة ثابتة للسلم العالمي له الحق في أن يتطلع الى المستقبل، وأن يصلي من أجل عالم يمكن حقا أن تفخر به الأجيال المقبلة. وإذا استطعنا أن ندل هذه الأجيال على الطريق الى السلم، فلن تعرف قيمة ما تركناه لها فحسب، بل ستتعلم أيضا كيف تختار عندما يطرح عليها مرة أخرى خيار بين الحرب والسلم.

ونأمل، من خلال مبادراتنا اليوم، ألا يتعين على هذه الأجيال أن تختار، لأننا اخترنا لها بالفعل طريق السلم، وكل ما يكون عليها أن تفعله هو الإبقاء عليه دوما شعلة متقدة في القلوب والعقول.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا الى آخر المتكلمين في المناقشة حول هذا البند. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود اختتام نظرها في البند ٢٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

## البند ١٦٧ من جدول الأعمال

**بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة: مشروعا القرارين** (A/48/L.8/Rev.1 و A/48/L.9/Rev.1)

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل مصر ليعرض مشروعي القرارين المقدمين في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

**السيد العربي (مصر)**: إن وفد مصر الذي تقدم، بصفته ممثل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، بطلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة عنوانه "بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة"، يسره أن يقدم اليوم مشروعي القرارين المعروضين تحت البند ١٦٧ من جدول الأعمال.

مشروع القرار الأول، A/48/L.8/Rev.1 يتعلق بمطالبة الجمعية العامة اعتبار عام ١٩٩٤ السنة الدولية للرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي؛ ومشروع القرار الثاني A/48/L.9/Rev.1 يطالب الجمعية العامة بمراعاة هدنة أوليمبية. لقد سبق أن اعتمد مجلس وزراء لمنظمة الوحدة الأفريقية، في الدورة التي عقدت في حزيران/يونيه الماضي في القاهرة، قرارا أيدته القمة الأفريقية باعتماد المبادرتين اللتين يحتويهما مشروعا القرارين A/48/L.8/Rev.1 و A/48/L.9/Rev.1. والهدف الأساسي من القرارين، كما هو واضح منهما، يتمثل في تأييد جهود الحركة الأوليمبية في سعيها لبناء عالم أفضل يسوده السلام، عن طريق توعية وتعبئة شباب العالم من خلال الرياضة والثقافة، لتعزيز التفاهم الدولي بين الشباب، وفقا لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

إن اللجنة الأوليمبية الدولية، التي أنشئت في عام ١٨٩٤، ستحتفل في العام القادم بمرور قرن على تأسيسها. وتبذل جهودا صادقة من أجل وضع المثل الأعلى الأوليمبي موضع التنفيذ. والنداء لإحياء التقليد الإغريقي القديم من أجل الإسهام في صياغة السلم باتباع ما يمكن أن يطلق عليه "هدنة أوليمبية" خلال احتفال الدورة الأوليمبية في برشلونة عام ١٩٩٢، أيدته ١٨٤ لجنة أوليمبية. وتلقت اللجنة الأوليمبية بشأنه رسائل تأييد من جانب رؤساء دول وحكومات ووزراء خارجية ١٢٠ دولة.

والواقع أن الترابط وثيق بين أهداف منظمة الأمم المتحدة وأهداف الحركة الأوليمبية التي كانت أول من بادر بإبداء القلق من سياسة الفصل العنصري في الخمسينات، واتخذت اللجنة وقتئذ قرارا بإيقاف وعزل جنوب افريقيا. ولم تعدل عن قرارها حتى تم إنشاء لجنة أوليمبية غير عنصرية في جنوب افريقيا. كما قامت اللجنة الأوليمبية الدولية بتخصيص مليوني دولار من ميزانيتها لتمويل مشروعات التنمية لصالح الطبقات السوداء الفقيرة في جنوب افريقيا. ويهمني أيضا أن

أذكر بالمساعدات التي قدمتها اللجنة الأوليمبية الدولية الى مدينة سراييفو التي أقيمت فيها الدورة الأوليمبية في شتاء ١٩٨٤، والمساعدات التي تبذلها حاليا، بالتعاون مع عدد من الدول، لرعاية الرياضيين في البوسنة. كما أن اللجنة الدولية قد تعاونت مع الأمم المتحدة بعد اعتماد إعلان قمة ريو حول حماية البيئة.

إنها المرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة التي تتوجه فيها الحركة الأوليمبية بطلب الدعم والتأييد في مبادرتها من أجل قضية السلام. إن تربية النشئ وتعبئة الشباب من أجل الإسهام في صياغة السلم هدف - نبيل وعمل يستحق منا كل إكبار وتأييد. يضاف الى ذلك أن تنظيم الاحتفالات الخاصة بالسنة الدولية ستتولاه اللجنة الأوليمبية الدولية بالتعاون مع الاتحادات الرياضية واللجان الأوليمبية الوطنية، وذلك على الصعيدين الوطني والدولي، الأمر الذي لن ينتج عنه أية أعباء مادية إضافية تتحملها الأمم المتحدة. لكل ما سبق أتقدم الى الجمعية العامة بطلب تأييد مشروعي القرارين A/48/L.8/Rev.1 و A/48/L.9/Rev.1 بتوافق الآراء.

وأود أن أتقدم بتعديل شفوي على مشروع القرار A/48/L.9/Rev.1. وسأتكلم باللغة الانكليزية.

(تكلم بالانكليزية)

في الفقرة الأولى من الديباجة، ينبغي الاستعاضة عن عبارة "اللجان الأوليمبية الوطنية في ١٨٤ بلدا" بعبارة "١٨٤ لجنة أوليمبية". ومن ثم يصبح نص الفقرة بعد تنقيحها كما يلي:

"إذ تلاحظ النداء الذي وجهته اللجنة الأوليمبية الدولية لإقامة هدنة أوليمبية، والذي أيدته ١٨٤ لجنة أوليمبية، وقدم الى الأمين العام"،

(تكلم بالعربية)

وهذا التنقيح اتفق عليه بين جميع مقدمي مشروع القرار.

**السيد ياننيز بارنويفو (اسبانيا)** (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن الجمعية العامة في هذا العام، بفضل مبادرة مصر بالنيابة عن منظمة الوحدة الأفريقية، تتاح لها الفرصة للنظر في مسألة ذات طبيعة خاصة. فمنذ القدم خدمت الرياضة المثل العليا للسلم والأخوة فيما بين الشعوب. إن اليونان القديمة أوجدت نشاطا تنافس فيه بنو البشر لا على تحقيق هدف الغلبة المباشر، بل من اجل تجاوز قدراتهم الذاتية بمضاهاتها بقدرات متنافسين آخرين.

وقد قيل في كثير من الأحيان أن ذلك التنافس في ميدان الرياضة ناشئ عن غرائز الإنسان العدوانية، وإنه مجرد وسيلة لتهذيبها وتحويلها الى دوافع صالحة للمجتمع. ولعل هذا صحيح تماما؛ وهذا يعني أن الجنس البشري قد حصل على أداة لتحويل الرغبة في القتال الى حافز على التنافس، وتحويل الباعث على التدمير الى إرادة في الفوز وتحويل التعطش للسيطرة على الآخرين الى محاولة لترويض النفس.

إن الوظيفة الاجتماعية العالمية للرياضة أكد عليها صاحب الجلالة الملك خوان كارلوس ملك اسبانيا في مناسبة دورة الألعاب الأوليمبية الأخيرة التي أقيمت في بلدي، عندما أوضح أن الألعاب اليوم:

"أصبحت مرتبطة بالمثل العليا للسلم والتعاون والاتصال بين الشعوب، ومن ثم اكتسبت قيمة رمزية هائلة. بينما تقل أهمية الاختلافات التي تقسم البشرية، أي الاختلافات السياسية والاقتصادية والعرقية والدينية وغيرها. ومن هنا يسود التسامح وبه تسود الصداقة".

وقد اشترك وفدي في تقديم مشروعي القرارين بشأن إعلان عام ١٩٩٤ السنة الدولية للرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي، وبشأن مراعاة الهدنة الأوليمبية، لأننا نؤيد المثل العليا التي يرتكزان عليها. وهاتان المبادرتان تساعدان على تعزيز التفاهم والحوار بين الأفراد والشعوب، وتهدفان الى ضمان نشر الأمم المتحدة للروح الأوليمبية على نطاق أوسع في جميع ربوع العالم.

وفي عام ١٩٩٢، نظمت بلادي في برشلونة مباريات الدورة الأوليمبية الخامسة والعشرين للعصر الحديث. وهناك رحبت اسبانيا ترحيبا حارا بالرياضيين والزائرين على حد سواء، إدراكا منها للأهمية التاريخية لما أصبح معلما في التاريخ المعاصر للحركة الأوليمبية. وبعد عدد من المباريات التي لم تشارك فيها جميع البلدان الأعضاء في الحركة الأوليمبية، حثتها برشلونة جميعا على المشاركة: فجعلت من الرياضة قضية مشتركة وطرحت خلافاتهما ومواجهاتهما جانبا.

وقد تشرفت مباريات برشلونة بأن حضر الحفل الافتتاحي ٣٦ رئيس دولة ورئيس، المؤتمر

الوطنـــي الأفريقي لجنوب افريقيا الذي حصل مؤخرا على جائزة نوبل للسلام، نيلسون مانديلا، والذي كان وجـــوده إيذانا بعودة رياضي جنوب افريقيا الى المنافسة الرياضية الدولية، الأمر الذي يساعد على إنهاء كابوس الفصل العنصري.

وكانت برشلونة أيضا ساحة لموكب من رياضيين مزقت بلدانهم صراعات مأساوية؛ وقد ساعدت مشاركتهم على إحياء الأمل في أن يتحقق، في يوم من الأيام، التئام جروحهم - التي كانت ولا تزال مفتوحة، وذلك لصالح السلم والكرامة الإنسانية.

ونقل باسكال مارغال عمدة برشلونة الى الرياضيين والى العالم كله النداء من أجل السلام الوارد في رسالة موجهة من الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي.

لقد بذلت اللجنة الأوليمبية الدولية، تحت رئاسة خوان أنطونيو سامارانش الأسباني كل جهد لجعل الرياضة أكثر من مجرد ساحة للتنافس بين مصالح مادية وأطماع لا تتفق مع الروح التي ينبغي أن تسود في الرياضة. في أحيان كثيرة جدا اتبع احتراف الرياضة طريق الاتجار، بتأكيده على ترجمة الرياضة الى شروط مادية بدلا من التأكيد على الرضا الداخلي المكتسب عن طريق أداء رياضي وعلى المتعة الرياضية للمتفرج.

واللجنة الأوليمبية الدولية تسعى أيضا الى إعادة إرساء بعد أساسي آخـــر: الرياضة كجانب من جوانب الثقافة وكوسيلة لخدمة المثل الإنسانية العليا. والبعد الأول معـــرب عنـــه تماما في إعلان سنة ١٩٩٤ السنة الدولية للرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي، بمناسبة مرور مائة عام على إنشاء الحركة الأوليمبية الحديثة. إن نشر المثل الأعلى الأوليمبي على المستويين الوطني والدولي ينبغي أن يعزز التفاهم والتضامن فيما بين الأفراد والشعوب.

إن مشروع القرار الثاني، الذي يحيي التقليد القديم قدم الدهر والخاص بالهدنة الأوليمبية، يرمي الى بث روح إخاء وتفاهم فيما بين الشعوب والى إعطائها مبررا لتعليق مواجهاتها، وفرصة للتفكر بشأن طرق إنهائها.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن أمل وفد بلادي في أن تتحول كلماتنا الى أعمال، وصراعاتنا الى حوار، والهدنة الأوليمبية الى سلم دائم. فالعداوة التي تشعل هذه الصراعات لن تختفي لأننا نقول هذا؛ ولا يمكننا أن نستحضر التفاهم بتعويذة سحرية. إن هذه مهمـــة صعبة طويلة الأجل، تحتاج الى كل ما يمكن أن يسخره المجتمع الدولي من طاقة وتماسك.

واليوم، أمام الجمعية العامة الفرصة للعمل كأداة خاصة لجعل هذه الجهـــود الراميـــة الـــى صنع السلام والوئام، تعبيرا عـــن عزم متجدد على تحقيق التفاهم بين الشعوب.

**السيد فان دي كرين (بلجيكا)** (ترجمـــة شفوية عن الفرنسية): نيابة عن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء يشرفني أن أتكلم بشأن البند ١٦٧ مـــن جـــدول الأعمال "بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة".

في عام ١٩٩٤ ستحتفل اللجنة الأوليمبية الدولية بالذكرى المئوية لإنشائها. منـــذ قـــرن، وجه بيير دي كوبرتان - مستلهما المباريـــات الأوليمبية في بلاد الإغريق - نداءه التاريخي للإحيـــاء الحديث للألعاب الأوليمبية. ولقد أظهر الأوروبيون، في العصور القديمة والعصور الحديثة، بحضورهم وبمشاركتهـــم النشطة، اهتمامهم الحيوي سواء بالرياضـــة أو بتشييد أهداف الحركة الأوليمبية.

وفيما يجاوز الرياضة نفسها، نؤيد تمام التأييد المثل العليا الخاصة بالحركة الأوليمبية، كما أعلنت حتى خلال الألعاب الرياضيـــة في بلاد الإغريق القديمة. لقد كانت تلك المثل العليا ترمي الى المساعدة على بناء عالم سلمي أفضـــل، بتشجيع الشباب علـــى ممارسة الرياضة بعيدا عن التمييز العنصري، وبروح من التفاهم المتبادل والصداقة والتضامن والإنصاف. وتلك المثل العليا كلها، تنهض، حقا بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق من الرياضة والسلام والإنسانية والتسامح، ترحب المجموعـــة الأوروبية ودولها الأعضاء بمشروعي القرارين المطروحين على الجمعية.

إننا نرحب بالنداء الذي وجهته اللجنة الأوليمبية الدولية والذي أيـــده مجلس وزراء منظمـــة الوحدة الأفريقية بإعـــلان سنة ١٩٩٤ السنة الدولية للرياضة والمثل الأوليمبـــي الأعلى. فعن طريق الرياضة والثقافة، يعزز المثل الأوليمبي الأعلى التفاهم الدولي بين شباب العالم؛ ومـــن ثم، نعتقـــد أنه من الملائم ومما يجيء في أوانه ربطه بالسنة الدولية للأسرة، المقرر إعلانها يوم ٧ كانـــون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. ولذلك ندعـــو اللجنة الأوليمبية الدولية، والاتحادات الرياضية الدولية واللجان الأوليمبية الوطنية للعمل معا لتنسيق أنشطتها مع البنية الإدارية التي أنشأتها الأمم المتحدة بالفعل بغية تجنب

الازدواجية.

إن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تشارك أيضا في نداء اللجنة الأوليمبية الدولية الخاص باحترام جميع الأطراف في نزاعات لإحياء الهدنة الأوليمبية ومراعاتها قبل افتتاح كل دورات الألعاب الأوليمبية الصيفية والشتوية بسبعة أيام وحتى اليوم السابع بعد الحفل الاختتامي. لقد أرسى تقليد إكبيتشيريا في بلاد الإغراق القديمة في القرن التاسع قبل الميلاد، لتمكين الرياضيين والفنانين وأسرهم وكذلك الحجاج من السفر في أمان. والتزام الدول الأعضاء، بشكل انفرادي وبشكل جماعي، باحترام الهدنة من شأنه أن يسهم في التسوية السلمية للصراعات الدولية.

إن اعتماد مشروعي القرارين المطروحين علينا بأوسع توافق آراء ممكن سيوجه رسالة هامة الى المجتمع الدولي، وبخاصة الى الشباب - الذي لا يزال يجسد آمالنا من أجل عالم أفضل.

**السيد دوغان (الولايات المتحدة الأمريكية)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لبروح من بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة، يسعد وفدي أن يشارك في تقديم مشروعي القرارين المعروضين على الجمعية العامة اليوم بعنوان "مراعاة الهدنة الأوليمبية" و "السنة الدولية للرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي".

في عام ١٨٨٩، حدد البارون بيير دي كوبرتان، وكان عمره في ذلك الوقت لا يتجاوز ٢٦ سنة، لنفسه هدفا أوليمبي الحجم: ألا وهو بناء عالم سلمي أفضل بتعليم شباب العالم من خلال الرياضة والثقافة. ومن أجل هذا الغرض، تبنى فكرة إعادة إحياء الألعاب الأوليمبية الكلاسيكية لبلاد الإغريق القديمة، حيث سادت روح الإنصاف.

وفي مؤتمر دولي في عام ١٨٩٤، لقى تأييدا عندما قال:

"فلنصدر لاعبينا من أبطال التجذيف، والجري، وتخطي مقتحمي الحواجز الى بلاد أخرى. هذه هي التجارة الحرة الحقيقية للمستقبل؛ وفي اليوم الذي تقدم فيه ... فإن قضية السلم ستجد حليفا قويا وجديدا ... وبذلك نحاول سويا تحقيق المهمة الضخمة والمفيدة المتمثلة في إحياء الألعاب الأوليمبية، على أساس مناسب لظروف حياتنا المعاصرة".

وأنشئت اللجنة الأوليمبية الدولية، مستقلة عن الحكومات وعن أية منظمات، بهدف أساسي هو التعاون مع الآخرين لوضع الرياضة في خدمة الإنسانية.

ونظمت الألعاب الأوليمبية الحديثة الأولى في أثينا في نيسان/أبريل ١٨٩٦، بمشاركة ١٣ أمة أرسلت ما يقرب من ٣٠٠ مشارك في ٤٢ مباراة تتعلق بعشر رياضات مختلفة. والآن ترسل أكثر من ١٧٠ أمة ما يزيد على ٠٠٠ ١١ من الرياضيين للمشاركة في أكثر من ٤٠٠ مباراة تتعلق بأكثر من ٤١ رياضة مختلفة.

وقد تشرف بلدي باستضافة الألعاب الأوليمبية في سانت لويس ولوس انجيلوس وليك بلاسيد وسكواوفالي - والآن يرحب بالعالم في أطلنطا في ١٩٩٦.

خلال تلك السنوات، شهد العالم مجدا ومأساة على أرض الملاعب، ولكن الأهم من ذلك، على أرض المعارك. وقد شارك وفدي في تقديم مشروع قرار اليوم المعنون "مراعاة الهدنة الأوليمبية"، من أجل تعزيز التسوية السلمية لجميع الصراعات الدولية كرمز ملموس لشباب العالم.

إن إحياء الألعاب الأوليمبية أعطى دفعة للرياضة انتشرت تدريجيا في جميع أنحاء العالم، حتى أن عدد المتسابقين فيما بين البلدان في مختلف الألعاب الرياضية زاد زيادة أسية على مرة السنين. وإنني لا أشير فحسب الى البطولات العالمية في المباريات الرياضية، ولكن الأبعد من ذلك، الى تبادل الأفراد والنوادي والفرق الوطنية، والى مشاطرة مواهبهم.

ولهذا يشرف بلدي اليوم أن ينضم أيضا الى مقدمي مشروع القرار المعنون "السنة الدولية للرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي".

**السيد اكساركوس (اليونان)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، في المقام الأول، أن أشير الى البيان الذي ألقاه توا ممثل بلجيكا بوصفه رئيس المجموعة الأوروبية؛ إنني أؤيد بالكامل ذلك البيان.

يرحب الوفد اليوناني، وهذا أمر طبيعي تماما، بالمبادرة التي اضطلع بها، في إطار منظمتنا العالمية، لمراعاة الهدنة الأوليمبية. وفي هذا الصدد نشعر بالسعادة بصفة خاصة لأن المبادرة تؤيدها أيضا منظمة الوحدة الأفريقية، التي يمثلها ممثل مصر، وإن مشروع القرار المعروض علينا، وهو، مشروع القرار

A/48/L.9/Rev.1 شاركت في تقديمه مجموعة كبيرة من الأعضاء. وهذا يثبت أن فكرة وممارسة نشأتا في الماضي البعيد في بلاد الإغريق تتوسعان اليوم حول العالم في إطار الحركة الأوليمبية المعاصرة.

ترجع أصول الهدنة الأوليمبية الى القرن الثامن قبل الميلاد، وكان مبدعاها، إيفيتوس وكليوثينيس، وهما من قادة المدن - الدول في إقليم أوليمبيا القديمة. وقد أصبحت فورا - ولفترة طويلة - ممارسة مقبولة عموما فيما بين المدن - الدول الإغريقية في ذلك الوقت.

إن وقف العمليات العسكرية أثناء الألعاب الأوليمبية - الهدنة الأوليمبية - قد يتيح الفرصة في زماننا المضطرب أيضا، من أجل السعي لإيجاد التسوية السلمية للنزاعات؛ ومثل هذه التسويات، كما أثبتت التجربة حتى الآن. للأسف، تكون صعبة المنال في خضم الأعمال الحربية. وهذا، في واقع الأمر يرد في روح إكبيتشيريا، التي تعني، إذا رجعنا الى أصلها اللغوي، الإمساك بيد الفرد الى الوراء - ولكنها في عصرنا تعني وقف الأعمال العدوانية.

وغني عن القول، أننا نتعشم أن نرى مشروع القرار المعروض علينا يعتمد بالإجماع؛ ولنفس السبب، نتعشم أن يعتمد أيضا مشروع القرار A/48/L.8/Rev.1، بشأن المثل الأعلى الأوليمبي، دون تصويت. وسيكون هذا في الواقع بمثابة رسالة هامة ومشجعة لهذا العالم، رسالة سيكون للشباب دور بارز في التعبير عنها.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشرع الجمعية الآن في البت في مشروعي القرارين المعروضين عليها، وهما مشروع القرار A/48/L.8/Rev.1 ومشروع القرار A/48/L.9/Rev.1 بصيغته المنقحة شفويا.

وأود أن أعلن أن البلدان التالية قد أصبحت مشاركة في تقديم كل من مشروعي القرارين: أفغانستان، والأرجنتين، وأرمينيا، وارتيريا، والبانيا، والمانيا، والامارات العربية المتحدة، وأوزبكستان، وجمهورية ايران الإسلامية، وايطاليا، وبروني دار السلام، وبلغاريا، وبنما، وبوتان، وبيلاروس، وجمهورية كوريا، وجورجيا، والسلفادور، وسيشيل، والصين، وعمان، وغواتيمالا، وكمبوديا، وكندا، وكوستاريكا، ونيبال، ونيوزيلندا، وهنغاريا، واليابان.

وبالنسبة لمشروع القرار A/48/L.8/Rev.1 وحده، يعتبر البلدان التاليان من المشاركين الإضافيين في تقديمه لاتفيا وليتوانيا.

وبالنسبة لمشروع القرار A/48/L.9/Rev.1 وحده، تعتبر أنغولا مشاركة إضافية في تقديمه.

تنتقل الجمعية أولا الى مشروع القرار A/48/L.8/Rev.1، المعنون "السنة الدولية للرياضة والمثل الأعلى الأوليمبي".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/48/L.8/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/48/L.8/Rev.1 (القرار ٤٨/١٠).

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنتقل الجمعية الآن الى مشروع القرار A/48/L.9/Rev.1، المعنون "مراعاة الهدنة الأوليمبية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/48/L.9/Rev.1، بصيغته المنقحة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/48/L.9/Rev.1 بصيغته المنقحة شفويا (القرار ٤٨/١١).

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٦٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.